

## تحليل إخباري

## «عرسال» و«العسكريون» تكشفان: هاجس الفتنة وارتباك الحكومة

بيروت: يعيش لبنان منذ تفجر أحداث عرسال أجواء قلق واضطراب وخوف من «الأسوأ الآتي». صورة الوضع ارتسمت على وجه الرئيس تمام سلام وهو يوجه أول رسالة إلى اللبنانيين في زمن الشغب والاضطراب، وقد اضطر إلى مخاطبة الرأي العام مباشرة لاحتواء أجواء الصدمة والخيبة بعد نزع عسكريين من المخطوفين، وأيضا للدفاع عن حكومته وطريقة إدارته لهذا الملف، بكلام عكس استياء وتذمرا من الضغوط التي تمارس عليه والتي تشكل حركة الشارع وقطع الطرقات جزءا منها. لقد بدأ الرئيس سلام مسكونا ومتملئا بهاجس الفتنة التي أطلت برأسها في البقاع الشمالي بعد الإعلان عن استشهاد الجندي عباس مديح نبحا، وتطلب تطويقها بذل جهود مركزة وإعلان حال استنفار سياسي في ظل تقاطع إيجابي عند نقطة: عدم الوقوع في الفخ الذي تنصه «داعش» التي تلعب على الانقسامات والانقسامات اللبنانية لإثارة فتنة مذهبية وطاقافية.

حالة القلق العام على المستوى الحكومي، وأيضا على المستوى السياسي والشعبي، تبدو مبررة ومفهومة استنادا إلى الأسباب والعوامل التالية:

1 - الارتباك في موقف الحكومة وطريقة إدارتها للملغين على درجة عالية من الدقة والصعوبة: قضية العسكريين المخطوفين وأمن عرسال، وكل الاجتماعات التي عقدت للحكومة ولخليفة الأزمنة لم تسفر حتى الآن عن توجهات وقرارات واضحة ونهائية في أي من الملغين: ففي قضية العسكريين المخطوفين ما زالت التوجهات والآراء متوزعة بين رافضين لمبدأ المفاوضة والمقايضة، ومؤيدين للمفاوضة وعباس مديح نبحا، وتطلب عاديين، ومؤيدين مثل جنبلات للمفاوضة من دون مقايضة (في موقف يصعب تفسيره ويحمل تناقضا في ذاته)، وإذا كانت الغلبة في آخر جلسة للحكومة لفرق 8 آذار عبر موقف يعين الأسماء ولا تخاذل ولا يتردد، وعبر التلويح باستخدام أوراق القوة التي لدى الحكومة ومنها تنفيذ أحكام بالإعدام بالإرهابيين الحكوميين، وعزل عرسال عن جبرودها، فإن هذا الموقف يعنى عمليا أن قضية العسكريين أصبحت خارج دائرة التفاوض وإنها مسألة طويلة خاضعة للظروف والتطورات، وأن وضع عرسال «ضبابي»، ومن غير الواضح كيف سيتم عملية قطع الاتصال بين عرسال والمسلحين وما هي الاتكاسات المترتبة على ذلك مع دخول المفاوضة مفرغة، وفي وقت تدور الاتصالات والاجتماعات في حلقة مفرغة، وترتسم هذه المعادلة على الأرض: قطع رؤوس جديدة ووقف عمليات نبح جديدة للعسكريين المخطوفين يزيد في احتقان المشاعر وإذكاء نار الفتنة المتعددة الرؤوس والأشكال (البنانية - سورية - سنية - شيعية وإسلامية - مسيحية...)، و«قطع الاتصال والتواصل بين عرسال وجبرودها يعنى بالنتيجة للمسلحين قرارا بحصارهم وخنقهم ولا يمر من دون ردة فعل من جانبهم.

2 - الأجزاء السياسية المبددة في ظل سجالات وتبادل اتهامات بين مكونات الحكومة التي لا تعكس إجراءاتها، وشراكة فعلية وأنشطة موجهة واحدة، في مقاربة خطر الإرهاب وكيفية التصدي له. ليس بالوضع الصحي والسليم أن نشهد في خضم طامة داهمة وفتنة متريصة، أزمة ثقة بين فرقي الحكم، وبعد محلة التفاوض وجهت إلى قيادة الجيش وتمهيتها مسؤولية «تسوية مهينة اتاحت خروج المسلحين من عرسال مع العسكريين الرهائن»، انتقلت الحملة إلى المستوى السياسي وبدأ رئيس الحكومة تمام سلام ورفيقه الوزاري يتعرض لحملة انتقادات واتهامات تحمله مسؤولية إعاقة حركة الجيش والوقوف حجر عثرة أمام استكمال معركته ضد الإرهاب والطلب منه وقف إطلاق النار لتسهيل دخول وفد هيئة العلماء المسلمين وعدم إكمال عملية الانتشار ميدانيا بين عرسال وجبرودها.

وفيما تتحدث مصادر في 8 آذار عن ضغوط سياسية شديدة مورست على قيادة الجيش من قبل تيار المستقبل ممثلا برئيس الحكومة، توجه مصادر في 14 آذار اتهامات لحزب الله بأنه يريد جر الجميع وراءه في حربه وخطئه. وتقول هذه الأساطير انه تم تشكيل الحكومة حاول حزب الله نيل غطاء سني لمركته في سورية، فنجح جزئيا، لكنه بدأ الآن بمحاولة من نوع مختلف، ألا وهي جر قوى 14 آذار، والحكومة والجيش، إلى تعاون أمني وعسكري مع جيش النظام السوري. من هنا يمكن تفسير تداعيات معركة عرسال، التي أدت إلى خطف العسكريين، والتي يبدي فيها حزب الله تصليا في عملية التفاوض، وصل إلى حد التهديد بفرط الحكومة، ونجح في فرض أجندة مختلفة ستؤدي، إذا استمرت، إلى أن يسير الحزب في المقدمة ويسير الجميع وراءه مرغمين، في مواجهة إرهاب داعش والنصرة، من دون تسليط الضوء على سبب قدوم هذا الإرهاب إلى لبنان، المتمثل بقتاله في سورية.

3 - السبب الثالث ينصل بالوضع الميداني في عرسال الخاضع لعوامل وحسابات سياسية وعسكرية ومناخية (مع اقتراب فصل الشتاء) وأيضا لتطور الظروف والأوضاع في المحيط السوري، وتقول مصادر دبلوماسية متابعة للحرب السورية وانعكاساتها على لبنان انطلاقا من نقطة التقاطع الحدودي عند خطوط القلمون عرسال إن لديها قلقا من أن يحصل تصد لتتظيم «داعش» بأعداد كبيرة باتجاه مناطق حدودية على تماس مع لبنان، ما سيجعل باستدراج لبنان إلى حروب المنطقة بشكل أو بآخر.

وبحسب هذه المصادر، فإن تنظيم «الدولة الإسلامية» بدأ في ضخ أعداد كبيرة من مقاتليه في منطقة ريف دمشق على اللبنانيين سوى حيز صغير من هذه المواقض. وبناء عليه، يصبح لزاما على المسيحي القبول بما يقدمه إليه حليفه السياسي نتيجة غيابه التام عن طاولة المفاوضات العامة، وذلك يدعو إلى خلاصة مؤسسة ولكن وحيدة: مسيحيو لبنان لن يسترجعوا حقوقهم».

لم يبد كاتشيا أهمية لتعجب أحد الحاضرين من هذا التشاؤم الفاتيكاني المستجد، بل بادر سريعا إلى القول: «اليوم، هناك ملف إقليمى كبير فرض نفسه على كل الدول يتعلق بموضع المسيحيين العرب المهجرين من العراق وسورية، ومن يحكم إسكاف هذا الملف يحجز لنفسه مقدنا على طاولة المفاوضات. المطلوب من الزعماء المسيحيين أن يسكوا الملف المسيحي الشرقي من العراق إلى سورية إلى مصر إلى جنوب السودان».

مستوحا هوية الراجمات التي تطلق الصواريخ على جرد عرسال من منطقة الفاكية، مشككا في ملكية الجيش لهذه الراجمات، ثم اتصل معترضا على هجوم الجيش على التلة التي أطلقت منها النار على وفد هيئة العلماء

ويبدو ان ثمة من اتقن لهذا الفريق «داتا»، الاتصالات التي اجراها رئيس الحكومة مع قائد الجيش خلال معارك عرسال.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان الفريق عيني لا يبدو مرتاحا لقرار سلام ترؤس وفد لبنان في افتتاح الدورة الجديدة للامم المتحدة في 23 الجاري، ومن هنا الخشية من اختلاق التوترات الامنية من اليوم حتى موعد الافتتاح لحملته على صرف النظر عن الرحلة، ولا بأس ان تترأس الوفد وزير الخارجية جبران باسيل او حتى مندوب لبنان لدى الامم المتحدة السفير نواف سلام كما يردد بعض المتحضرين من اداء رئيس الحكومة.

وزير العمل سجعان قزي لاحت ان هناك من يرى الحكومة وكأنها هي داعش، هي التي خطفت وهي التي لم تحسم الوضع في عرسال!

النائب وليد جنبلاط ليس منخوفا من الإنزلاق إلى الفتنة تحت وطأة جرائم الذبح التي تنفذها داعش، وان نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله الشيخ نبيل قاوقق اعتبر ان التردد والمسايرة والغموض في الخطاب السياسي هي تشجيع لداعش والخنصرة على نبح الجنود المخطوفين، وإذا كان نبح الجنود يراى منه اشغال الفتنة فنحن اقوى واذكى واشد حرصا، ولن نسمح لهم بذلك وسيكون دوما الرد في الميدان.

التيار الوطني الحر الذي يدعم رفض المقايضة والعسكريين المحتجزين بسجناء اصوليين عمد إلى افعال الطريق التي سجن رومية المركزي، حيث القسم الأكبر من هؤلاء السجناء والموقوفين، لمدة نصف ساعة تحذيريا، وقال ناطق باسم التيار: في المرة المقبلة سندعو الشعب المحاصرة قلعة الارهاب في رومية.

## الخبير الدستوري أكد في حديثه لـ «الأنباء» ان على الدولة اللبنانية أن تعتمد مفاوضات أصحاب اختصاص وحكمة حين: باستطاعة 9 وزراء التوقيع على مراسيم العفو عن الإسلاميين

عن مجموعة سجناء سواء اكانوا منفصلين ام شركاء في قضية واحدة، مستنكرًا بالقول أنه فيما يخص العفو الخاص في ظل الفراغ في سدة الرئاسة تستطيع الحكومة كسما تعمل بالاصالة عن نفسها ان تعمل نيابة عن رئيس الجمهورية، اي ان مجلس الوزراء يستطيع في هذا الاطار ان يبتكم بنصا الثلاثين اي 16 وزيرًا من اصل 24، وان يوقعوا مرسوم العفو الخاص نيابة عن رئيس الجمهورية بالنصف زاندا وتوقيع 9 وزراء فيما لو انسحب التسعة الآخرين من الجلسة.

اما لجهة اطلاق سراح سجين غير محكوم، فيؤكد حنين أنه لا سبيل لتطبيق اجراء مماثل الا من خلال ترتيبات قضائية لن يعجز القضاء عن ايجادها. وردا على سؤال، ختم حنين مؤكدا انه في حال قررت الدولة اللبنانية المقايضة لن يكون امامها سوى وسيلة العفو الخاص نظرا لعدم قدرة المجلس النيابي على التشريع في ظل غياب رئيس الجمهورية.

كان لبنانيا او عربيا او غريبا، اي بان يصدر قضاؤها حكمه على المرتكبين وعدم تركهم لسجن دون محاكمة، مشيرا الى ان المقابل السى ان التفاوض على محكوم لم يته بعد مدة عقوبته او حتى المقايضة به هو ايضا ليس بسيادة الدولة كونه يكسر الحكم القضائي ويتعالى على القوانين المرعية الاجراء.

في سياق متصل، يشرح حنين آلية اطلاق سراح سجين محكوم لم يته بعد محكومته، فيؤكد ان هناك وسيلتين لا ثالث لهما، اما بواسطة عفو خاص يصدر عن رئيس الجمهورية بموجب مرسوم جمهوري يوقف تنفيذ العقوبة انمسا لا يلغى الجريمة عن السجل العدلي، وهو عفو عن سجين واحد فقط، حتى ما اذا اراد رئيس الجمهورية اعفاء 20 سجينا ولو في قضية واحدة عليه اصدار 20 مرسوما منفصلة عن بعضها بعضا، واما بواسطة عفو عام يصدر عن مجلس النواب بموجب قانون يلغى العقوبة ويلغى الجريمة عن السجل العدلي، وهو عفو

هيبية الدولة وتصون كرامتها وتحمي حقوقها، مشيرا بالتالي الى ان على الدولة اللبنانية ان تحسم امرها وتعتمد مفاوضات على اصحاب اختصاص وقدره على مقاربة ملف العسكريين الاسرى بحكمة ودهاء، خصوصا في ظل الغليان الشعبي الذي يشهده الشارع اللبناني من البقاع الى بيروت والشمال.

بما لجهة اتصال القانون بخمس مقايضة السجناء الاسلاميين بالعسكريين بالاسرى فيما لو اعتمدته الدولة اللبنانية، لفت حنين الى وجود حالتين من الموقوفين الاسلاميين، الاولى تتمثل بمن هو محكوم منهم وينتظر انتهاء مدة محكومته، والثانية تتمثل بغير المحكوم منهم وتجاوز فترة العقوبة العادلة المتوقعة له، وهي حالة غير طبيعية تشكل ثغرة في القانون اللبناني وتمس ولو بتواضع بسيادة الدولة، لأن السيادة لا تكمن فقط في حماية الحدود واحترام النظام والامن، انما ايضا بتقديم الدولة ما عليها من واجبات تجاه الآخر سواء

الاهالي وخوفهم على مصير ابنائهم، لافتا من جهة ثانية الى انه في الوقت عينه لا يجوز للمؤسسة العسكرية ان تسطي انطباعا للارهابيين بان عسالة المقايضة مع سجناء موقوفين من قبل القضاء بملفات امنية هي في غاية السهولة بما ليس بسيادة الدولة وكرامتها. ولفت حنين، في حديث لـ «الأنباء»، الى ان ملف العسكريين الاسرى شاك ومكعد، والتعاطي به يتطلب حكمة كبيرة وقدرات هائلة ليصالحه الى خواتيم سعيدة، خصوصا في ان التفاوض هو اختصاص علمي قائم بحد ذاته لا قدرة لأي كان غير متخصص به ومدرب عليه ان يحصل النتائج المرجوة منه، لذلك يعتبر ان دخول وجهاء بلدة عرسال وهيئة العلماء المسلمين وغيرهم من الوسطاء على خط المفاوضات لن ياتي بالنصار المطلوبة، ليس لانهم غير جديين او جديين، لا تسمح الله، انما لكونهم غير مدربين وعلميا وعمليا على كيفية انتزاع المطالب وتقديم ما يجب في المقابل وتقديمه ضمن الحدود التي تحفظ



صلاح حنين

رأى الخبير الدستوري النائب السابق د.صلاح حنين ان التفاوض بين دول وعصابات اراهبية لا يمتد الى القوانين بصلة، انما هو مبدأ سياسي قابل للنقاش، فإما ان تعتمد الدول اما ان ترفض اعتماده تبعا لفلسفتها ومقاربتها حيثيات القضية موضوع المفاوضة، وفي كلا الخيارين حق للدولة حكومة ومؤسسات دستورية وعسكرية فسي ان تختار ما يتناسب ومصالحها، مشيرا على سبيل المثال اللبناني، اي ان في لبنان مؤسسة عسكرية مسؤولة عن جنودها، وعلى قياداتها طمأنينة العسكريين الاسرى بانهم كما قاتلوا للدفاع عن الوطن فالمؤسسة ستقاتل لابقائهم احياء في الاسر وعودتهم سالمين الى اهلهم وعوائلهم، اي ان على مؤسسة الجيش ان تبعث برسلتين اساسيتين وتوفق بينهما، الاولى معنوية تتعلق ببيعة الجيش وسيادة الدولة، والثانية عاطفية تحاكي قلق

## ردود فعل على إعدام «داعش» للعسكريين

## «بروفة» عونية لقطع طريق «رومية» ومنع إخراج السجناء وحزب الله: لن نسمح بالفتنة وسيكون الرد في الميدان



(محمود الطويل)

عونيون يقفون طريق رومية تضامنا مع الجيش اللبناني

فيها على بسذ الجهود لإنقاذ حياة العسكريين، وأشار إلى ان المعركة طويلة ويجب ألا تكون لدينا اي اوهام بانها ستنتهي سريعا او ان هناك عصا سحرية لانها، فالعدو ليس تقليديا، وقد تسبب لنا بالكم كبير، وقد يتسلم بالكم اكثر، لذلك فإن المطلوب هو الفتحة بالحكومة وبادارتها لهذا الملف بعيدا عن المتبادات، والمطلوب ايضا الالتفاف حول الجيش والقوى الامنية.

وتحدث سلام عن اشياء جديده على مستوى الجهود القطرية، لافتا الى ان الموضوع لا يتعلق فقط بعسكريين بل ببلدة لبنانية تحولت الى رهينة.

وتعكس رسالة سلام شعورا دافيا بالمسارعة حيال حملات اعلامية بدأت تتناولها من جانب اعلام فريقي 8 آذار، واخرها ما نشرته صحيفة «الأخبار» امس من انه ضغط على الجيش لفرض هيئة علماء المسلمين، وسطا المتعاطفة مع الخاطفين، وسطا بينهم وبين الدولة، وانه طلب الى قائد الجيش وقف اطلاق النار لتسهيل دخول اعضاء الهيئة الى عرسال، وانه حاول التحكم بسير المعارك من خلال سؤال قائد الجيش امانا تصف هذا الموقع او ذاك، واتصل به

ضد «داعش» واخواتها، وقد حاول الرئيس تمام سلام في اطلالته التلفزيونية مساء اول من امس الاضاعة على سجن رومية او حتى نوافذه، وهي لا تتحمل قطع «داعش» لرأس جندي ثالث، خصوصا ان مهلة اليومين التي اعطتها «داعش» للمفاوض انتهت امس بحسب علي السيد وعباس مديح الذين تعالوا على الجراح وتمسكوا باهداف الوحدة الوطنية، وتقرر ان يلتقي رئيس الحكومة مع «لجنة الأزمة» ذوي المخطوفين من العسكريين اليوم لوضعهم في وقائع القضية ومناشدتهم وقف مسلسل قطع الطرق احتجاجا وترك المسألة في عهدة الحكومة، وكان ذوو العسكريين المحتجزين تلقوا اتصالات هانفة من ابنائهم تطالبهم بالتحرك في الشوارع ومطالبة حزب الله بالانسحاب من سورية ومن الحكومة لتسريع محاكمة الاسلاميين الموقوفين واطلاق سراح من يطالب السلطان بإطلاقهم حرصا على حياة هؤلاء العسكريين.

وفي المقابل، تواجه حكومة تمام سلام حالا من الاريك في مواجهة متطلبات المرحلة الملحة، فهي ترفض المقايضة بين العسكريين المخطوفين وسجناء

الرئيس تمام سلام توجه برسالة متلفزة الى اللبنانيين مساء الاحد الماضي شدد

## توافق بين سلام

## والمشوق وصفا على

## اجهاض مخطط

## «داعش» الذي يرمي

## إلى الفتنة

## السنية - الشيعية

## إيلي ماروني: كل

## المعطيات تؤشر على

## أن تنظيم داعش

## السوري من اختراع

## النظام ويعمل لحسابه

الى ذلك، فإن ما تعرض له الجندي عباس مديح، بعد الرقيب علي السيد، اتاح اليقين بان هؤلاء المسلحين لا يلتزمون حدودا ولا تعهدات، وهذا ما جعل مهمة الوساطة اكثر تعقيدا، وبالتالي مهمة «خلية الأزمة الوزارية» تتخطى في حلقة مفرغة، خصوصا

وق المعطيات المتوافرة تؤكد ان المفاوضات لـ «الأنباء» ان «داعش» لن تكف عن الضغط على لبنان حتى ينسحب حزب الله من سورية كما انسحبت الميليشيات العراقية منها، لكن ذوي العسكريين المخطوفين رغم تعاليم على الجراح ودعوتهم الى كبح جماح رداد الفعل التي يروج لضرورتها بعض اصحاب الهوى لا يخفون لومهم الكبير لسلطة قرنت، حسب رأيهم، في مداء ابنائهم.

وواضح ان الامور صعبة والدوامه مفتوحة، فحزب الله ومن خلفه كتلة المعاد ميشال عون يرفضان مبدأ المقايضة بين الجنود المحتجزين والسجناء الاسلاميين تحت طائلة زعزعة الاستقرار الحكومي، والحكومة المهتدة المصير عين على جنودها الاسرى المهدي الرؤوس وأخرى على مصيرها الذاتي، معطوفا على حركة دولية متسارعة

## أخبار وأسرار لبنانية

● إغلاق الحدود اللبنانية السورية: لم يستبعد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس إغلاق الحدود مع سورية إذا اقتضى الأمر، مشيرا إلى اجراءات مشددة سوف تطال أكثر النازحين السوريين. وقال، حذرا من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنازح، لكننا لم نكن نتوقع أن يؤثر الأمر بهذا الشكل على الوضع الأمني، أما وقدحدث ما حدث فعلينا كأي دولة القيام بواجبنا».

وردت مصادر سياسية أن هناك ضرورة ملحة للانصراف وبسرعة لإيجاد حل لمشكلة النازحين السوريين الموجودين في مخيماتهم الواقعة على تماس مباشرة مع اهالي عرسال. وأكدت أن مجرد الموافقة على نقل الميخيمات من محيط عرسال إلى المنطقة القريبة من جبرودها، ستتيح لوحات الجيش اللبناني ضبط الوضع ومراقبة حركة الدخول إلى البلدة والخروج منها، واعتبرت أن هناك ضرورة ملحة لتبني مثل هذه الخطوة الوقائية لإعادة الاستقرار إلى عرسال، خصوصا أن تصاعد المعارك داخل سورية

بين الجيش النظامي والمجموعات المعارضة له يمكن أن يدفع في اتجاه تدفق دفعات جديدة من النازحين السوريين إلى البلدة. ● كلمة باسيل: شارك وزير الخارجية جبران باسيل في الدورة الـ 142 لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري الذي عقد في مقر الجامعة بالقاهرة، واقترح خلال الاجتماع ان يحل القرار الذي ينتظر صدوره عن مجلس الجامعة عنوان «إعلان العالم العربي الحرب على داعش». وقد أدلى الوزير باسيل بالتصريح التالي بعد اللقاء: «هذا هو المكان الأنسب للبحث الفكري العميق حول كيفية مواجهة خطر «داعش». بحثنا في الكثير من الاليات والافكار لإعلاء صوت الحق والخير على صوت الشر الممثل بالجماعات الإرهابية والتفكيرية على رأسها «داعش». نحن اليوم نواجه خطر وجودي يهدد قيمنا الإنسانية، ونحن كمسيحيين ومسلمين يتنوعنا وتعدنا جميعا من خلال المحافاة على قيمنا وتنوعنا. العالم العربي بدوله وحودوه وإنسانه مهدد بالزوال أمام الحرب التي تشنها داعش والرذ يكون بحرب عربية

جامعة على هذا التنظيم، وجود داعش لم يأت من العدم. هناك فكر تكفيري غطي بالمال والسلاح وفي مراحل عدة دعم بالسياسية. وقد آن الأوان ليتدخل الجميع مسؤولياتهم، الحل يكون بحرب شاملة فكرية، دينية، سياسية، دبلوماسية، إعلامية، مالية، أمنية وعسكرية تشارك بها كل الدول العربية دون استثناء، إذ ما يحدث في ليبيا يؤثر على لبنان وما يحصل في لبنان تآثر به مصر». ● تشاؤم فاتيكانى: في خلوة جانبية بين السفير البابوي غبريال كاتشيا والنائب الجبريتي العام المطران سمير مظلوم وقله من الحضور (خلال ترؤس صلاة خاصة في باحة منزل الوزير السابق عبدالله فرحان في منطقة حمانا قبل أيام مناسبة مرور اليوبيل المئوي الثالث على وصول أولى العائلات المسيحية من شمال لبنان إلى جبل لبنان الجنوبي) دار الحديث حول الاستحقاق الرئاسي والموقف المسيحي الأول، ومعه الوجود المسيحي المرشقي. ونقل أحد الحاضرين ان الفاتيكاني، وفقا لكاتشيا، «لا يعتبر رئاسة الجمهورية في لبنان موضوعا مسيحيا